

طرح المشروع قبل نهاية العام الحالي والمبلغ المستهدف لأعمال البنية التحتية 360 مليون دينار

«الرعاية السكنية»: إجراءات تمويلية جديدة لتنفيذ 9696 وحدة سكنية منخفضة التكاليف بمساحة 150م2 وبكلفة إجمالية 520 مليون دينار

المشروع يبعد 15 كيلومتراً عن الجهراء ويقام على مساحة 842 هكتاراً

كشف مصدر رفيع المستوى في المؤسسة العامة للرعاية السكنية عن ان مشروع بيوت منخفضة التكاليف، الذي كانت الدولة بصدد تنفيذه قبل نحو 4 أعوام منذ صدور القانون رقم 45 لسنة 2007 سيعود مجدداً الى الطرح من جديد امام الشركات الراغبة في تنفيذه، وذلك قبل نهاية العام الحالي، مؤكداً ان المؤسسة تجاوزت هذا المشروع وحال طرحه قبيل عامين من بين المعوقات التي تم تجاوزها سبل تمويل المشروع حيث كانت

الشركات المتقدمة لتنفيذ هذا المشروع والذي يتضمن إقامة 9696 وحدة سكنية منخفضة التكاليف بمساحة 150م2 راقية في إيجاد مصادر تمويل، حيث تم الاستقرار على ان تقوم بعض البنوك التجارية بتمويل المشروع الذي تبلغ تكلفته الإجمالية 520 مليون دينار، بمعدل 12800 دينار للوحدة.

في الدخول في تنفيذ المشروع قبل موعد طرحه المرتقب، حيث أوجدت المؤسسة آلية جديدة متوافقة مع الشركات الراغبة في تنفيذ المشروع من ناحية سبل التمويل وطريقة توقيتها والتعديلات الجديدة الموضوع عليها والتي تشجع الشركات مرة أخرى على الدخول في المشروع دون اي توقف قد يطرأ مستقبلاً، ويأتي في مقدمة تلك التعديلات التمويل عبر قروض البنوك التجارية، وكذلك رأسمال الشركة التي سسيتم تأسيسها، إضافة للقروض التجارية، واستثمار

العوائد المالية من المشروع من الأراضي الاستثمارية والتجارية وإيجار البيوت المنفذة داخل نطاق المشروع والتي ستستثمر جميعها لمدة 40 عاماً والتي تأتي على نظام B.O.T، مشيراً الى ان المبلغ الأولي المرصود المستهدف الذي سيتم تمويله مبدئياً لتنفيذ أعمال البنية التحتية والمباني السكنية في حال تأسيس وإعلان الشركة المنفذة للمشروع سيصل لـ 360 مليون دينار.

من الغرب الطريق الإقليمي ومسار خطة السكة الحديد طبقاً للمخطط الهيكلي للدولة، مشيراً الى ان المشروع يقام بمساحة تبلغ 842 هكتاراً، وكل بيت سيكون منفصلاً عن الآخر عبارة عن دورين، أرضي وأول ومكوناً من 5 غرف وصالة ومطبخ و3 حمامات، بالإضافة الى غرفة الخادمة، إضافة الى اشتمال المشروع على جميع المرافق الأساسية من المدارس والمساجد وخافض الشريعة والمراكز الصحية والمباني الحكومية وغيرها من الخدمات

الأخرى، مشيراً الى ان اي شركة راغبة في الدخول بالمشروع لابد ان تكون مدرجة في البورصة، مضيفاً انه بالإمكان ان تدخل شركات أخرى غير مدرجة في البورصة وهناك دراسة حول كفاءة دخول تلك الشركات غير المدرجة على تنفيذ المشروع باشتراطات محددة.

الأمور لا أساس له من الصحة ولا يمت للواقع بصلة، لافتاً الى ان مشروع بيوت منخفضة التكاليف هو السواء الفعلية لأغلب المشاريع الحكومية المقبلة المزمع تنفيذها في عدة مدن أخرى سواء في مدينة المطلاع أو الخيران أو غيرها من المشاريع الإسكانية المقبلة، حيث سيتم فيها النظام نفسه من استثمارية المشروع أو توقفه مرة أخرى في دهاليز الروتين الحكومي، استغراب المصدر مما يتردد عن ان المشروع في طريقه للتوقف، مؤكداً ان ايا من تلك

● **محمد العنزي**

صدور المرسوم في شأن شروط وفوائد منح القرض الإسكاني للمرأة الكويتية

قرض لا يزيد على 70 ألف دينار للمطلقة والأرملة الكويتية ولهما أولاد

يجوز لـ «التسليف» منح من تتوافر فيها الشروط مسكناً ملائماً بقيمة إيجارية منخفضة بدلاً من القرض

نشر في الجريدة الرسمية «الكويت اليوم» مرسوم رقم 324 في شأن شروط وقواعد وإجراءات منح القرض الإسكاني وتوفير السكن الملائم وفقاً لإحكام القانون رقم 2011/201 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 1993/47 في شأن الرعاية السكنية.

ويصن المرسوم على ان يقدم بنك التسليف قرضاً من دون فوائد لكل من المرأة الكويتية المطلقة طلاقاً بائناً والأرملة ولاي منهما أولاد كويتيون أو غير كويتيين بشرط الا تكون متمتعة بحق السكن ما لم تتنازل عن هذا الحق.

وأوضح التسليف قروضاً من دون فوائد لكل من المرأة الكويتية المطلقة طلاقاً بائناً والأرملة ولاي منهما أولاد كويتيون أو غير كويتيين بشرط الا تكون متمتعة بحق السكن ما لم تتنازل عن هذا الحق.

ويجوز لـ «التسليف» منح من تتوافر فيها الشروط مسكناً ملائماً بقيمة إيجارية منخفضة بدلاً من القرض

ويجوز لـ «التسليف» منح من تتوافر فيها الشروط مسكناً ملائماً بقيمة إيجارية منخفضة بدلاً من القرض

ويجوز لـ «التسليف» منح من تتوافر فيها الشروط مسكناً ملائماً بقيمة إيجارية منخفضة بدلاً من القرض

ويجوز لـ «التسليف» منح من تتوافر فيها الشروط مسكناً ملائماً بقيمة إيجارية منخفضة بدلاً من القرض

- 1- المرأة الكويتية المطلقة أو الأرملة ولديها اولاد، والمرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي ولديها اولاد.
 - 2- المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي مقيم في الكويت ومضى على زواجها خمس سنوات دون اولاد.
 - 3- المرأة الكويتية المطلقة طلاقاً بائناً دون اولاد.
 - 4- المرأة الكويتية الأرملة دون اولاد.
 - 5- المرأة الكويتية التي لم يسبق لها الزواج.
- فيه في حدود هذه المساحة، على ان يوفر لها في الحالين الرعاية السكنية المناسبة.
- ويعتبر العقار مملوكاً في تطبيق هذا الشرط إذا لم يتركها بأي وسيلة مباشرة أو غير مباشرة الى أحد اولادها.
- 4- ألا تكون مالكة لعقار تم استملكه أو تملكه أو يبيعه أو التصرف فيه بأي نوع من أنواع التصرفات بمبلغ يزيد على 300000 دينار، ويشترط الا يزيد نصيبها في ذلك التصرف مع مبلغ القرض على 300000 دينار.
- الباب الثاني شروط منح قرض الرعاية السكنية
- 1- المادة (2): يقدم بنك التسليف والإدخار قرضاً من دون فوائد وفقاً لأحكام هذا المرسوم بغرض توفير السكن الملائم لكل من المرأة الكويتية المطلقة طلاقاً بائناً والمرأة كويتية الأرملة ولاي منهما أولاد كويتيين أو غير كويتيين.
 - 2- المادة (3): يشترط منح القرض ألا تكون أي من المذكورات في المادة السابقة متمتعة بحق السكن ما لم تتنازل عن هذا الحق.
 - 3- المادة (4): يقدم القرض لبناء قسيمة أو شراء بيت أو شقة سكنية للفئات المذكورة في المادة الثانية بمبلغ لا يتجاوز سبعين ألف دينار، وذلك وفقاً للشروط والقواعد المعمول بها لدى بنك التسليف والإدخار.
 - 4- المادة (5): يجوز لبنك التسليف والإدخار بناء على طلب من تتوافر فيها شروط الحصول على القرض منحها مسكناً ملائماً بقيمة إيجارية منخفضة بدلاً من القرض.
 - 5- المادة (6): مع عدم الإخلال بالشروط الواجب توافرها فيمن يستحق القرض الإسكاني، يقدم

- 1- ان يكون السكن الملائم للبناء أو الشراء أو لزيادة الانتفاع يسكن قائم بالتوسعة أو التعلية أو الترميم.
- 2- ألا تقل سن الطالبة عن 21 سنة وقت تقديم الطلب.
- 3- انقضاء ثلاث سنوات على وقوع الطلاق البائن.
- 4- استمرار حالة الخلو من الزوجية حتى تاريخ استحقاق القرض.
- 5- ان تكون الطالبة قادرة على سداد أقساط القرض أو تقديم كفيل، وذلك وفقاً للشروط والضوابط المعمول بها لدى بنك التسليف والإدخار.
- 6- إقامة الطالبة مع أولادها.
- 7- ان يكون للطالبة ابن أو ابنة لم يسبق له الزواج.
- 8- ان يكون أولاد الطالبة المطلقة في حضانتها بحكم قضائي نهائي أو بإقرار رسمي موثق صادر عن الزوج.
- 9- المادة (7): يقدم القرض بغرض زيادة الانتفاع يسكن قائم وذلك بالتوسعة أو التعلية أو الترميم للمذكورات بالمادة الثانية ما لا يجاوز ثلاثين ألف دينار إذا كان السكن محل القرض بيتاً من بيوت السكن الخاص، وبما لا يجاوز خمسة وعشرين ألف دينار إذا كان بيتاً حكومياً، وذلك وفقاً للقواعد المعمول بها لدى بنك التسليف والإدخار على الأخص بالشروط التالية:
- 1- ان تكون ملكية السكن

- 1- المادة (8): تكون ضمانات منح القرض وفقاً للقواعد المعمول بها لدى بنك التسليف والإدخار.
- 2- المادة (9): تصرف قيمة القرض على دفعات وفقاً للقواعد المعمول بها لدى بنك التسليف والإدخار، ويستثنى من ذلك قروض الشراء ويتم صرفها دفعة واحدة ويحدد القسط الشهري وفقاً لهذه القواعد.
- 3- المادة (10): يحدد عقد القرض الالتزامات التي يفرضها على المتقاضي والجزاءات التي تترتب على الإخلال بها.
- 4- المادة (11): إذا كان العقار المراد شراؤه ملكاً لوالد الطالبة فيشترط لإقرار القرض ان يكون للأب عقار آخر يوفر الرعاية السكنية له وبما يفي أفراد أسرته.
- 5- الباب الثالث شروط منح سكن منخفض الإيجار
- 6- المادة (12): يتولى بنك التسليف والإدخار توفير سكن ملائم بقيمة إيجارية منخفضة لكل من الفئات التالية:
- أ- المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي ولديها اولاد.
- ب- المرأة الكويتية المتزوجة

- 1- المادة (13): يشترط للحصول على السكن الملائم طبقاً للمادة السابقة ان يكون عدد من يوفر لهن السكن الملائم في السكن الواحد طبقاً لهذا البند امرأتين تتوافر فيهما شروط مستحقين للرعاية وفقاً للقواعد المعمول بها لدى بنك التسليف والإدخار.
- 2- المادة (14): يصدر بتحديد القيمة الإيجارية قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح بنك التسليف والإدخار وتحصل القيمة وفقاً للقواعد والإجراءات المعمول بها لدى البنك.
- 3- المادة (15): لتلزم من يوفر لها سكن ملائم بالشروط الواردة في عقد الإيجار وعلى وجه الأخص ما يلي:
- 1- المحافظة على السكن
- 2- تعديلات أو إضافات لا بموافقة البنك.
- 3- سداد القيمة الإيجارية في الموعد المحدد.
- 4- تمكن المستفيدين معها من الانتفاع بالسكن.
- 5- عدم ترك السكن دون استخدام ودون عذر يقبله البنك لمدة تتجاوز تسعين يوماً.
- 6- عدم تأجير السكن كلياً أو جزئياً.
- 7- عدم استعمال السكن في غير غرض السكني أو بما يتنافى مع القوانين.
- 8- عدم التصرف في السكن كلياً أو جزئياً بأي نوع من أنواع التصرفات وللبنك ان يضيف في عقد الإيجار أية شروط أو التزامات أخرى.
- 9- المادة (16): في حالة مخالفة أي من الالتزامات المنصوص عليها في

بحضور الفوزان وعدد من قيادات المؤسسة: النومس استقبل المهنيين في «السكنية»



مهندون في «السكنية»



النومس والفوزان في استقبال المهنيين

استقبل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الدولة لشؤون الإسكان محمد النومس المهنيين في

المؤسسة العامة للرعاية السكنية بحضور مدير عام المؤسسة علي الفوزان وعدد من القيادات في

«السكنية». وتبادل النومس التهاني والتبريكات مع القيادات والمديرين في ديوان

المؤسسة صباح امس رافعا أسمى آيات التهاني للقيادة الحكيمة والشعب الكويتي بمناسبة عيد الفطر،

متمنيا لجميع الموظفين دوام التوفيق والسداد في عملهم. من جهته، عبر مدير عام «السكنية» علي

الفوزان عن تهانيه للوزير النومس وجميع الموظفين في المؤسسة، مشيراً الى ان السكنية اعتادت على

إقامة حفل استقبال المهنيين مع جميع الموظفين في أول دوام بعد العيد. ● **محمد العنزي**